جامعة عين شمس
كلية الحقوق
قسم القانون التجاري

سلطات مأمور وأمين التفليسة

رسالـــــة
لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

مقدمة من
الطالبة/ رشا عبد الله محمد عبد العظيم عليوه

لجنة الحكم علي الرسالة :

١ - الأستاذ الدكتور/ رضا السيد عبد الحميد مشـــــرفا ورئيسا
أستاذ ورئيس قسم القانون التجاري والبحري
ووكيل كلية الحقوق – جامعة عين شمس سابقا

٢ - الأستاذ الدكتور/ سامي عبد الباقي أبو صالح
عضـــوا
أستاذ القانون التجاري والبحري المساعد
كلية الحقوق – جامعة القاهرة

٣ - الأستاذ الدكتور المستشار/ حسن السيد بسيوني
عضـــوا
مساعد وزير العدل للمحاكم الاقتصادية

١٤٣١ هـ - ٢٠١٠م

بسم الله الرحمن الرحيم

" وقل أعملوا فسيري الله عملكم ورسوله والمؤمنون "

صدق الله العظيم

سورة التوبة – الآية رقم ١٠٤

جامعة عين شمس
كلية الحقوق
الدكتــوراه

صفحة العنوان

اســـم الطالـب : رشا عبد الله محمد عبد العظيم عليوه
الدرجة العلميـــة : الدكتوراه
القسم التابع لـــه : القانون التجاري والبحري
اســـم الكليـــة : الحقوق
الجامعـــــــة : عين شمس
سنـــة التخـــرج : ٢٠٠١
سنـــة المنـــح : ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠م

جامعة عين شمس
كلية الحقوق
الدكتوراه

رسالة دكتوراه

اســـم الطـــالب :رشا عبد الله محمد عبد العظيم عليوه
عنوان الرسالـــة : سلطات مأمور وأمين التفليسة
اســـم الدرجـــة : دكتوراه

لجنة الإشراف :

١ - الأستاذ الدكتور/ رضا السيد عبد الحميد
أستاذ ورئيس قسم القانون التجاري والبحري
ووكيل كلية الحقوق – جامعة عين شمس سابقا

٢ - الأستاذ الدكتور/ سامي عبد الباقي أبو صالح
أستاذ القانون التجاري والبحري المساعد
كلية الحقوق – جامعة القاهرة

٣ - الأستاذ الدكتور المستشار/ حسن السيد بسيوني
مساعد وزير العدل للمحاكم الاقتصادية

تاريخ البحث : / / ٢٠

الدراسات العليا

ختم الإجازة : أجيزة الرسالة :

بتاريخ / / ٢٠

موافقة مجلس الكلية موافقة مجلس الجامعة

شكر وتقدير

- أتقدم بخالص شكري وتقديري وإعزازي للسيد الأستاذ الدكتور/ رضا السيد عبد الحميد أستاذ ورئيس قسم القانون التجاري والبحري بكلية الحقوق جامعة عين شمس لقيام سيادته بالإشراف علي إعداد هذه الرسالة وبذله كافة المجهودات بالغة الأثر وتوجيهاته في إثراء هذا العمل القانوني .

- كما أتقدم بخالص شكري وتقديري للأستاذ الدكتور/ سامي عبد الباقي أبو صالح أستاذ القانون التجاري والبحري المساعد بكلية الحقوق جامعة القاهرة والأستاذ الدكتور المستشار/ حسن السيد بسيوني مساعد وزير العدل للمحاكم الاقتصادية لتفضلهما بالموافقة علي المشاركة في لجنة الحكم علي هذه الرسالة .

- كما أتقدم بوافر الشكر والتقدير والاحترام لكل من شارك وساهم في هذا البحث .

الباحث

إهـــــــداء

إلي والدي نبراس حياتي

إلي والدتي نبع الحنان

الفهـــرس

البيـــان	الصفحة
مقدمة عامة	١
نظام الإفلاس والتطورات الاقتصادية الحديثة في الحياة التجارية في الوقت الحاضر	
دور قـانون التجـارة المصـري فـي الحفـاظ المشـروع مـن الإفـلاس مقارنة بالقانون الفرنسي	٤
الباب الأول	
قاضي التفليسة	
تقسيم وتمهيد :	١٠-١١
الفصل الأول : تعيين قاضي التفليسة	١٢
المبحث الأول : المقصود بقاضي التفليسة وشروط تعيينه	١٣
المطلب الأول : المقصود بقاضي التفليسة	١٤
المطلب الثاني : الجهة التي تقوم بتعيين قاضي التفليسة	١٦
المطلب الثالث : الشروط الواجب توافرها لتعغيين قاضي التفليسة	٢٠
الشـرط الأول : أن يكـون مـن أحـد قضـاة المحكمـة الابتدائيـة المختصة بشهر الإفلاس	٢٠
الشـرط الثـاني : أن يعـين مـن قبـل المحكمـة الابتدائيـة المختصـة بشهر الإفلاس	٢٢
الشرط الثالث : أن يشتمل الحكم الصادر بشهر الإفلاس علي اسم قاضي التفليسة	٢٣
الشرط الرابع : ألا يتوافر في قاضي التفليسة شرط من شروط عدم الصلاحية وهو بصدد الإشراف علي أعمال التفليسة	٢٤

المطلب الرابع : استبدال قاضي التفليسة أو غيابة ٢٦
أولا : استبدال قاضي التفليسة ٢٦
ثانيا : غياب قاضي التفليسة غيابا مؤقتا ٢٩
المبحث الثاني : المحكمة المختصة بتعيين قاضي التفليسة ٣٠
المطلب الأول : اختصاص المحكمة الاقتصادية بتعيين قاضي التفليسة ٣٢
المطلب الثاني : الاختصاص المحلي للمحكمة المختصة بشهر الإفلاس ٤٣
المطلب الثالث : مدى تعلق اختصاص المحكمة بالنظام العام ٤٨
المبحث الثالث : نطاق اختصاص محكمة الإفلاس ٤٩
أولا : المسائل التي تدخل في اختصاص محكمة الإفلاس ٤٩
ثانيا : المسائل التي لا تدخل في اختصاص محكمة شهر الإفلاس ٥٧
الفصل الثاني : قرارات وسلطات قاضي التفليسة ٦٠
المبحث الأول : القرارات التي يتخذها قاضي التفليسة ٦١
المطلب الأول : الطبيعة القانونية للقرارات التي يتخذها قاضي التفليسة ٦٢
المطلب الثاني : مدى جواز الطعن علي قرارات قاضي التفليسة ٦٧
المبحث الثاني : اختصاصات وسلطات قاضي التفليسة ٨٤
المطلب الأول : الإجراءات الوقتية التي يتخذها قاضي التفليسة ٨٦
الفرع الأول : الأمر بوضع ورفع الأختام والجرد ٨٧
أولا : وضع الأختام ٨٨
أ - عملية وضع الأختام ٨٨
ب – الحكمة من وضع الأختام مع محال المدين المفلس وأمواله ٩١
ج – الأموال التي لا يجوز وضع الأختام عليها ٩١
٢ – رفع الأختام أو عدم وضعها ٩٤

ثانيا : عملية الجرد ٩٧
الفرع الثاني : بيع أموال التفليسة خلال فترة الإجراءات التمهيدية ١٠٢
أولا : المبدأ العام والاستثناءات الواردة عليه ١٠٢
ثانيا : أحكام بيع المنقول ١٢٠
ثالثا : أحكام بيع العقار ١٢١
الفرع الثالث : الإذن لأمين التفليسة بالصلح وقبول التحكيم ١٢٥
أولا : شروط الإذن لأمين التفليسة بإبرام عقد الصلح أو قبول شرط التحكيم ١٢٦
ثانيا : الطعن علي قرار قاضي التفليسة ١٢٨
ثالثا : الملاحظات علي نص المادة ٦٤٤ من قانون التجارة الجديد ١٣٠
الفرع الرابع: قاضي التفليسة والاستمرار في تشغيل متجر المفلس ١٣٣
أولا : الشروط التي يتعين توافرها لصدور إذن قاضي التفليسة بالاستمرار في تشغيل متجر المفلس ١٣٣
ثانيا : نظام إدارة المتجر المأذون الاستمرار في تشغيله ١٤٣
ثالثا : مدى جواز الطعن علي قرار قاضي التفليسة بالاستمرار في تشغيل تجارة المفلس ١٤٤
الفرع الخامس : سلطات قاضي التفليسة حيال عقد الإيجار ١٤٦
أولا : سلطات قاضي التفليسة إذا كان المدين المفلس مستأجرا ١٤٦
ثانيا : سلطات قاضي التفليسة إذا كان المدين المفلس مؤجرا ١٥٤
الفرع السادس : سلطة قاضي التفليسة في حالة وفاة المفلس أثناء إجراءات التفليسة ١٥٦
المطلب الثاني : الأعمال القضائية التي يتخذها قاضي التفليسة ١٥٩
الفرع الأول : سلطة قاضي التفليسة في تحقيق الديون ١٦٠
أولا : إجراءات تحقيق الديون وسلطات أمين التفليسة ١٦١

ثانيا : سلطات قاضي التفليسة في مجال تحقيق الديون وحصر القرارات التي يصدرها ١٦٥
ثالثا : توزيع الديون غير المتنازع عليها ١٧٣
الفرع الثاني : سلطة قاضي التفليسة في قفل التفليسة لعدم كفاية أموالها ١٧٦
الفرع الثالث : إنهاء التفليسة لسداد الديون ١٨٣
الفرع الرابع : سلطات قاضي التفليسة في مجال الصلح القضائي ١٨٧
أولا : دعوة جماعة الدائنين للاجتماع ورئاسته ١٨٧
ثانيا : النظر في اعتراض الدائنين ١٩١
ثالثا : تحرير محضر بأعمال أمين التفليسة ١٩٢
رابعا : سلطات قاضي التفليسة في حالة فسخ وبطلان الصلح ١٩٣
الفرع الخامس : سلطات قاضي التفليسة في حالة اتحاد الدائنين ١٩٥
أولا : تعيين أمين الاتحاد ١٩٥
ثانيا : تقدير إعانة للمفلس أو لمن يعولهم ١٩٦
ثالثا : التصديق علي الاستمرار في تجارة المفلس ١٩٧
رابعا : الإذن ببيع منقولات وعقارات المفلس ١٩٧
خامسا : توزيع ناتج بيع موجودات المفلس ١٩٩
المبحث الثالث : سلطة قاضي التفليسة في اتخاذ الإجراءات المختصرة ٢٠١
المطلب الأول : الحكمة من اتخاذها والمواعيد ٢٠٢
المطلب الثاني : كيفية السير في الإجراءات المختصرة ٢٠٦
المبحث الرابع: سلطة قاضي التفليسة فيما يتعلق بإفلاس الشركات ٢١١
المطلب الأول : دور قاضي التفليسة في إلزام أعضاء مجالس الإدارة أو المديرين بدفع ديون الشركة ٢١٣

المطلب الثاني : دور قاضي التفليسة في إسقاط الحقوق السياسية المهنية الخاصة عن أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين ٢١٦
الباب الثاني ٢٢١
معاونوا قاضي التفليسة
الفصل الأول : أمين التفليسة ٢٢٢
المبحث الأول : تعيين أمين التفليسة وعزله ٢٢٣
الفرع الأول : شروط تعيين أمين التفليسة ٢٢٣
الفرع الثاني : عزل أمين التفليسة ٢٢٨
الفرع الثالث : طبيعة عمل أمين التفليسة ٢٣١
الفرع الرابع : مسئولية أمين التفليسة ٢٣٣
المبحث الثاني : مهام أمين التفليسة ٢٤٠
الفرع الأول : نشر الحكم بشهر الإفلاس ٢٤١
الفرع الثاني : إدارة أموال التفليسة أو المحافظة عليها ٢٤٤
الفرع الثالث : سلطة أمين التفليسة مباشرة الدعاوى والصلح ٢٤٧
الفصل الثاني : مراقب التفليسة ٢٥٥
المبحث الأول : تعيين مراقب التفليسة وعزله ٢٥٥
المطلب الأول : جهة تعيين مراقب التفليسة وشروط تعيينه ٢٥٦
أولا : الجهة المختصة بتعيين مراقب التفليسة ٢٥٦
ثانيا : الاعتراض علي تعيين مراقب التفليسة ٢٥٧
ثالثا : الشروط الواجب توزافرها في مراقب التفليسة ٢٥٨
المطلب الثاني : عزل مراقب التفليسة ٢٦٠
المبحث الثاني : مهام مراقب التفليسة ومدى مسئوليته من مباشرتها ٢٦١
المطلب الأول : استطلاع رأي مراقب التفليسة ٢٦٢
المطلب الثاني : مراقبة أمين التفليسة ومعاونته ٢٦٤

المطلب الثالث : أجر مراقب التفليسة ٢٦٧
الفصل الثالث : أمين الاتحاد ٢٧١
المبحث الأول : تعيين أمين الاتحاد ٢٧٢
المبحث الثاني : المهام المكلف بها أمين الاتحاد ٢٧٤
المطلب الأول : دور أمين الاتحاد في تقرير إعانة للمفلس أو لمن يعولهم ٢٧٥
المطلب الثاني : دور أمين الاتحاد في مجال الاستمرار في تجارة المدين ٢٧٨
المطلب الثالث : دور أمين الاتحاد في بيع موجودات التفليسة والتصرف في ثمن البيع ٢٨٢
المطلب الرابع : دور أمين الاتحاد في حالة عدم إنجاز التصفية وفي حالة انتهاء التوزيعات ٢٨٧
خاتمة البحث ٢٨٩
قائمة المراجع ٢٩٧
الفهرس ٣٠٩

مقدمـــة :

نظـام الإفـلاس والتطـورات الاقتصـادية الحديثـة فـي الحيـاة التجارية في الوقت الحاضر :

لقـد أهـتم المشـرع المصـري بموضـوع الإفـلاس فـي قـانون التجـارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ ، فخصص له ثلث مواد هذا القانون تقريبا ، حيث تناول تنظيمه وبيان أحكامه في المواد من ٥٥١ وحتى ٧٧٢ من القانون المذكور ، أي أن المشـــرع أفـــرد لـــه ٢٢١ مـــادة مـــن إجمـــالي مـــواد القـــانون البالغة ٧٧٢ مادة .

وكان اهتمام المشرع بموضوع الإفلاس منصبا بصفة أساسية علي بيان تفاصـيل كافـة المسـائل المتعلقـة بهـذا الموضـوع .. وجـاء ذلـك علـي حسـاب اهتمامه بإتباع نهج جديد وفلسفة حديثة تتلاءم مع التطورات الاقتصادية التي أجتاحت الحياة التجارية في السنوات الأخيرة ، الأمر الذي جاءت معه معالجة المشرع للإفلاس مجرد ترديد لما كان سائدا قبل صدور قانون التجارة ، حيث لم يطور هذا النظام الخطير علي عكس ما فعلت معظم التشريعات المتقدمة ، كالتشريع الفرنسي [١] . ففي هذا التشريع الأخير لم يعد هناك وجود للإفلاس

حول هذا القوانين بصفة عامة أنظر .

Y.CHAPUT Droit des enterprises en difficulte et faillite personnelle PUF ٢ ed ١٩٩٦ –; A. CHARVERIAT et S .MARTIN Defaillances d enterprises. Regime juridique des procedures collectives Francis Lefebvre ١٩٩٧ -; J.COMBIER et R.BLAZY Les defaillances d enterprises PUF. Coll Que sais –je ? n ٣٣١١ ١٩٩٨ -; M.-L. COQUELET, Entrepreises en difficulté, instruments de paiements et de credit, Dalloz, ٢٠٠٣, Coll. Hyper cours -; Dictionnaire permanent Difficultés des enterprises, Éditions Législatives -; P. DIDIER, Droit commercial. T. ٢. L'entreptrise en difficulté, PUF, ٢c éd., ١٩٩٩ -; Y. GUYON, Droit des affaires. T. ٢. Entreprises en difficulté, Économica, ٩e éd., ٢٠٠٣ -; A. JACQUEMONT, Droit des enterprises en difficulté, LITEC, ٣o éd., ٢٠٠٣ -; M. JEANTIN et P. LE CANNU, Droit commercial. Instruments de paiement et de crédit. Entreprises en difficulté, Dalloz, ٦e éd, ٢٠٠٣. Juris-Chasseur Procédures collectives -; E. KERCKHOVE, Procédures collectives de paiement, Montchrestien, ٣e éd., ١٩٩٨ -; B. LAGARDE, Le guide fiscal des défaillances d'entreprises, LGDJ/EJA ٢٠٠٢ -; P. LE CANNU, J.-M. LUCHEUX, M. PITRON et J.-P. SENECHAL, Entreprises en difficulté. Prévention. Redressement et liquidation judiciaries, GLN Joly, ١٩٩٤ -; E. Le

التقليدي بالمعنى المتعارف عليه ، وإنما تناول هذا الموضوع من خلال أفكار جديدة هدفها الرئيسي الحفاظ علي المشروع قدر الإمكان حتى لا يقع في هاوية الإفلاس ، فوضع العديد من الحلول الكفيلة بتحقيق هذا الهدف ، فجاءت معالجة المشرع الفرنسي لموضوع الإفلاس من خلال معالجته للمشروع المَعرَض لصـــــعوبات L'interprse en défficultés .

CORRE-BROLY, Droit des enterprises en difficulté, Armand Colin, ١re éd, ٢٠٠١ -; P.-M. LE CORRE, Pratique des procedures collectives, Dalloz, Coll. References, ٢٠٠٣ –; A. COURET, N. MORVILLIERS, G.–A. De SANTENAC, Le traitement amiable des difficultés des enterprises, Économica, Coll. Droit poche, ١٩٩٥ -; J.-F. MARTIN, Redressement et liquidation judiciaries, Encyclopédie Delmas, ٧e éd., ١٩٩٩ –; J.–F. MARTIN et J.L. VALLENS, Redressement et liquidation judiciaries, in Lamy Droit commercial, Fééd. Annuelle. -; B. MERCADAL, Contrats et droits de l'entreprise, Mémento pratique Francis Lefebvre, Réédition annuelle, Vo Entreprise en difficulté. -; F. PEROCHON et R. BONHOMME, Entreprises en difficulté. Instruments de credit et de paiement, LGDJ, ٦e éd., ٢٠٠٣. -; Ph. PETEL, Procédures collectives, Dalloz, Coll. Cours, ٢c éd., ١٩٩٨. -; P. PEYRAMAURE, P. SARDET, L'entreprise en difficulté. Prévention. Restructuration. Redressement, Delmas, ٣e éd., ٢٠٠٢. Prévention et gestion du contentiux en Europe, Éditions legislatives ٢٠٠٣. –; G. RIPERT et R. ROBLOT, Traité de droit commercial. T. ٢, par Ph. DELEBECQUE et M. GERMAIN, Effets de commerce, Banque et bourse. Contrats commerciaux. Procédures collevtives: LGDJ, ١٧e éd., ٢٠٠٣. -; C. SAINT-ALARY-HOUIN, Droit des enterprises en difficulté, Montchrestien EJA, ٤e éd., ٢٠٠١. -; B. SOINNE, Traité des procedures collectives, LITEC, ٢e éd., ١٩٩٥. -; J. VALLANSAN, Redressement et liquidation judiciaire, LITEC, ٢e éd., ٢٠٠٣.